

مؤشر PMI® بلوم لبنان

تدهور النشاط الاقتصادي بشكل حادّ خلال شهر حزيران،
غير أنّ وتيرة الانكماش كانت الأبطأ منذ أربعة أشهر

سَجَل النشاط الاقتصادي لدى القطاع الخاص تراجعاً ملحوظاً

تراجع كلّ من مؤشر الإنتاج والطلبات الجديدة بشكل حادّ

ارتفع معدل تخفيض أعداد الموظفين

شركات القطاع الخاص اللبناني في حزيران، علماً أنّ درجة الانكماش كانت الأقلّ حدة منذ شهر شباط.

وقد ساهم انكماش مؤشر الإنتاج في انخفاض مؤشر مدراء المشتريات. وبالتفصيل، تراجع النشاط الاقتصادي بوتيرة معتدلة للشهر الثاني على التوالي، غير أنّه بقي ملحوظاً مقارنة بالمعدلات التاريخية. هذا ونسب أعضاء اللجنة الانخفاض إلى تحديات شتّى وفي مقدّمها ضيق السيولة الناجم عن استمرار الأزمة النقدية في لبنان.

وكذلك، أشارت الأدلة إلى تراجع مؤشر الطلبات الجديدة نتيجة ضعف الطلب. وقد جاءت هذه النتيجة لتمدّد سلسلة الانخفاض التي بدأت منذ سبع سنوات تقريباً. في حين بقي معدّل انكماش مؤشر الطلبات الجديدة من بين أسرع المعدلات المسجلة في تلك الفترة. ومن الجدير بالذكر أنّ معدّل انخفاض الطلبات الجديدة في شهر حزيران كان الأكثر بطناً منذ شهر شباط.

وبدوره، ساهم انخفاض المبيعات الدولية في تراجع إجمالي الأعمال الجديدة. وشهدت طلبات التصدير

يتضمن هذا التقرير نتائج المسح الشهري الأحدث حول النشاط الاقتصادي لشركات القطاع الخاص اللبناني. وقد بدأ إجراء هذا المسح الذي تقوم به شركة IHS Markit برعاية Blominvest Bank منذ شهر أيار 2013 لتوفير مؤشر مبكر عن الظروف التشغيلية في لبنان. ويُعرف المؤشر الرئيسي المُستمد من الاستبيان بمؤشر مدراء المشتريات (PMI®).

يُحتسب مؤشر مدراء المشتريات المركب على أساس متوسط خمسة مكونات فرعية وهي: الطلبات الجديدة (30% من المؤشر)، مستوى الإنتاج (25%)، مستوى التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). وتشير القراءة الأعلى من 50.0 نقطة للمؤشر إلى وجود تحسن في النشاط الاقتصادي للشركات عما كان عليه في الشهر السابق. في حين تشير القراءة الأدنى من 50.0 نقطة إلى وجود تراجع.

ارتفع مؤشر PMI من قراءة 37.2 نقطة في شهر أيار إلى 43.2 نقطة في شهر حزيران 2020. وأشارت هذه القراءة إلى تدهور ملحوظ في النشاط الاقتصادي لدى

المحتويات

نظرة عامة وتعليق

الإنتاج والطلب

توقعات الشركات

التوظيف والسّعي

الشراء والمخزون

الأسعار

مؤشر PMI العالمي

معلومات إضافية

تابع...



تابع نظرة عامة...

الشراء ساهم مباشرة في ازدياد أعباء التكلفة. الأمر الذي عوض بدوره عن الانخفاض في تكاليف الموظفين المترتبة على الشركات.

وعمدت الشركات اللبنانية إلى رفع متوسط أسعار الإنتاج لديها خلال شهر حزيران نتيجة ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج. علماً أنّ معدّل التضخم سجّل أسرع ارتفاع له في تاريخ المسح. وفي المقابل، أشار أعضاء اللجنة إلى أنّ زيادة أسعار الإنتاج كان أمر حتمي للحفاظ على هوامش مقبولة لدى الشركات.

وأخيراً، ازدادت درجة السلبية لدى مؤسسات القطاع الخاص إزاء مستقبل الأعمال خلال السنة المقبلة. علماً أنّ درجة التشاؤم سجلت أدنى مستوى لها منذ تاريخ بدء المسح. كما وأعربت الشركات عن خوفها من استمرار الأزمة السياسية والنقدية التي تمرّ بها البلاد لأجل غير محدد.

الجديدة انخفاضاً ملحوظاً للشهر الرابع على التوالي. غير أنّ معدّل التراجع ذاك بقي الأبطأ. مقارنة بالبيانات التاريخية.

وبالإضافة إلى ما تقدّم أعلاه، أدّى ضعف الطلب إلى تقليص أعداد اضافية من الموظفين في نهاية الربع الثاني من 2020. وعلى الأثر، ارتفع معدّل تقليص أعداد الموظفين إلى أسرع وتيرة له منذ شهر آذار.

هذا واستمرّ مؤشر الأعمال غير المنجزه انخفاضه بشكل ملحوظ رغم تباطؤ معدّل الاستنفاد للشهر الثاني على التوالي. وقد نسب أعضاء اللجنة انخفاض الأعمال غير المنجزه إلى انخفاض الطلبات الجديدة.

أما على صعيد التكاليف، فأكملت أسعار مستلزمات الإنتاج ارتفاعها. وفي الواقع، ارتفع معدل التضخم بشكل طفيف ولكنه سجل أسرع وتيرة له في السنوات السبع الأخيرة. هذا وأشارت البيانات الأساسية إلى أنّ الارتفاع الحادّ الذي شهدته أسعار

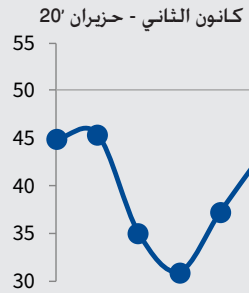
وهو الأعلى في تاريخ المؤشر. نتيجة هبوط سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأمريكي. وإن دلّت هذه النتائج على شيء، فإنّها تستوجب وقف الجدل القائم بين الحكومة اللبنانية والأوساط المالية حول الحجم الفعلي للخسائر المالية وبدء العمل حالاً بالإصلاحات التي من شأنها أن تعزّز النمو والتي لا علاقة لها بحجم الخسائر".

وتعليقاً على نتائج مؤشر PMI خلال شهر حزيران 2020، قال الدكتور علي بلبل، كبير الاقتصاديين/مدير الأبحاث الاقتصادية في بنك لبنان والمهجر:

"جاءت قراءة مؤشر مدراء المشتريات لشهر حزيران 2020 كما كان متوقعاً. فبعد تخفيف الإجراءات التقييدية المفروضة لاحتواء فيروس كورونا في شهر حزيران، سجّلت كافة المؤشرات الفرعية، باستثناء مؤشري الانتاج المستقبلي والتوظيف، تراجعاً وإمّا بوتيرة معتدلة مقارنة بالشهر الذي سبق. وبالتفصيل، أظهرت القراءة التي سجّلها كلّ من مؤشر الإنتاج المستقبلي والتوظيف، غياب المعالجة الحقيقية للأزمة التي تمرّ بها البلاد، بحيث ازدادت التوقعات سوءاً لجهة تعافي الاقتصاد ودعم التوظيف. وتوافق ذلك مع ارتفاع حادّ وملحوظ في أسعار الإنتاج.

مؤشر PMI للبنان

حزيران 20'
43.2
أيار: 37.2



تعليق



الإنتاج والطلب

الإنتاج

شهد مؤشر الإنتاج لدى شركات القطاع الخاص اللبناني انخفاضاً في شهر حزيران بحيث نسب أعضاء اللجنة هذا التراجع إلى استمرار أزمة السيولة التي يشهدها لبنان. وبدوره، جاء معدل التراجع أعلى من المعدل التاريخي للمؤشر ولكنه كان أبطأ من الانخفاض الذي سجله مؤشر الإنتاج خلال شهر نيسان. أي في ذروة أزمة الكورونا.

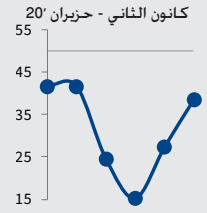
الطلبات الجديدة

انخفضت الأعمال الجديدة لدى شركات القطاع الخاص اللبناني في شهر حزيران، الأمر الذي أكد تدهور الطلب بشكل عام. ومن الجدير بالذكر أنّ وتيرة الانكماش كانت الأبطأ منذ شباط، علماً أنّها بقيت من أسرع المعدلات المسجلة منذ أيار 2013.

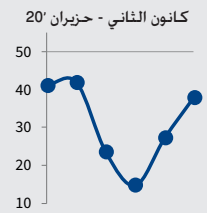
طلبات التصدير الجديدة

غاب دعم الأسواق الدولية عن إجمالي ظروف الطلب لدى شركات القطاع الخاص في لبنان. بحيث أكملت طلبات التصدير الجديدة انخفاضها في نهاية الربع الثاني من العام الجاري. وبقي معدل التراجع مرتفعاً بشكل عام على الرغم من تباطؤه للشهر الثاني على التوالي.

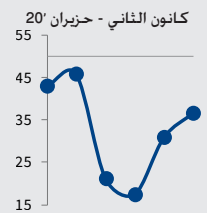
مؤشر الإنتاج
كانون الثاني - حزيران '20



مؤشر الطلبات الجديدة
كانون الثاني - حزيران '20

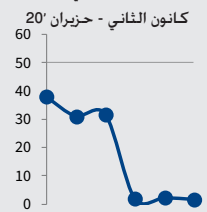


مؤشر طلبات التصدير الجديدة
كانون الثاني - حزيران '20



توقعات الشركات

مؤشر الإنتاج المستقبلي
كانون الثاني - حزيران '20



أشارت القراءة التي سجلها مؤشر الإنتاج المستقبلي إلى أدنى مستوى سلبي لجهة الشركات اللبنانية خلال حزيران. فيما أشارت توقعات شركات القطاع الخاص إلى استمرار حالة الركود الاقتصادي في ظل الأزمة المالية القائمة.

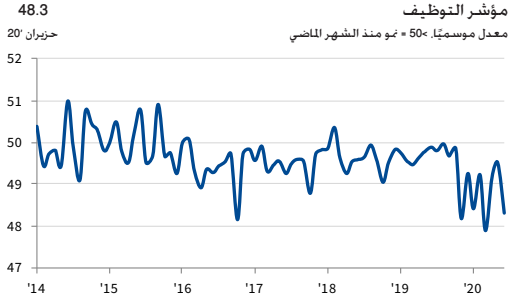
مؤشر الإنتاج المستقبلي
كانون الثاني - حزيران '20



التوظيف والسّعي

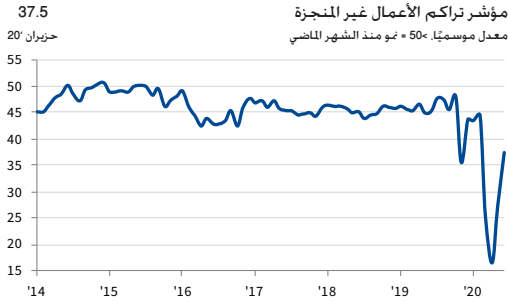
التوظيف

شَهِدَ مؤشر التوظيف لدى شركات القطاع الخاص اللبناني انخفاضاً في شهر حزيران. ليمدّد بذلك سلسلة تخفيض أعداد الموظفين التي كانت قد بدأت منذ شهر أيلول الماضي. وكان معدّل تخفيض أعداد الموظفين هو الأسرع منذ شهر آذار، غير أنّه بقي معتدلاً بشكل عام.

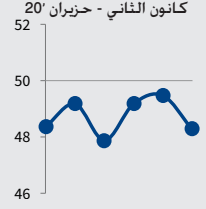


تراكم الأعمال غير المنجزة

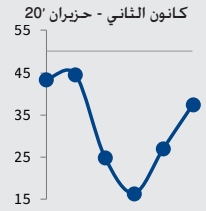
أشارت بيانات شهر حزيران إلى انخفاض حادّ في حجم الأعمال غير المنجزة لدى شركات القطاع الخاص. وعلى الرغم من تباطؤ وتيرة الانخفاض للشهر الثاني على التوالي، بقي معدّل التراجع ملحوظاً مقارنة بالمعدلات التاريخية المسجلة. هذا ونسب أعضاء اللجنة التراجع الأخير في الأعمال غير المنجزة إلى ضعف تدفق الأعمال الجديدة.



مؤشر التوظيف



مؤشر تراكم الأعمال غير المنجزة



الشراء والمخزون

حجم المشتريات

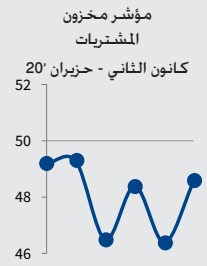
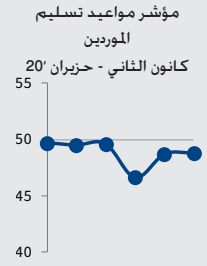
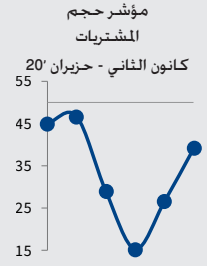
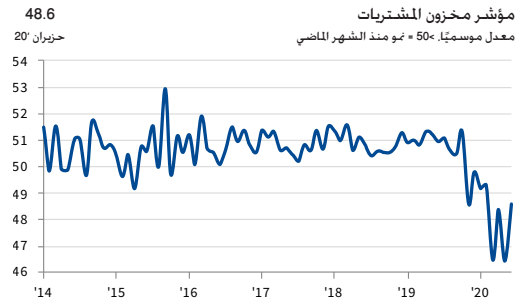
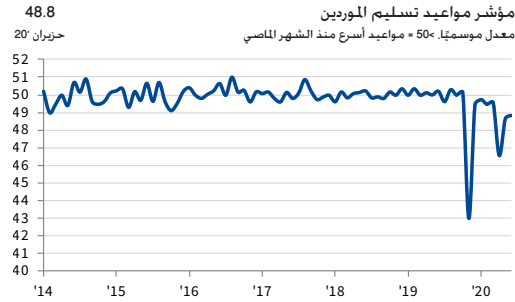
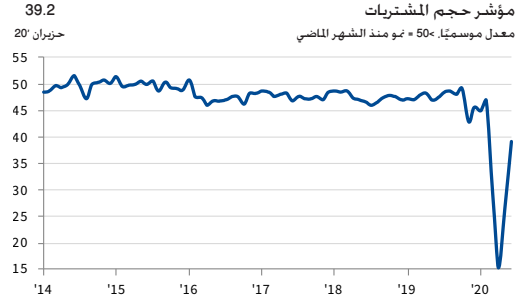
أكمل النشاط الشرائي لدى شركات القطاع الخاص اللبناني انخفاضه في نهاية الربع الثاني من العام الجاري. ليمدّد بذلك سلسلة الانكماش التي كانت قد بدأت في شهر شباط 2016. ومع ذلك، انخفضت وتيرة التراجع في مؤشر حجم المشتريات لتصبح أقل حدة من المستوى المسجل في شهر نيسان.

مواعيد تسليم الموردين

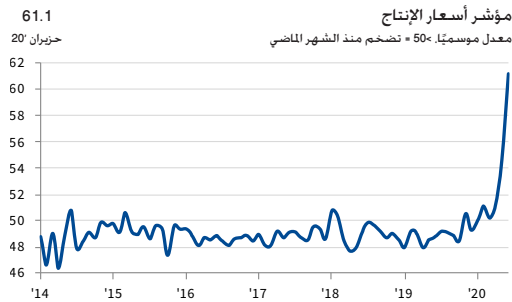
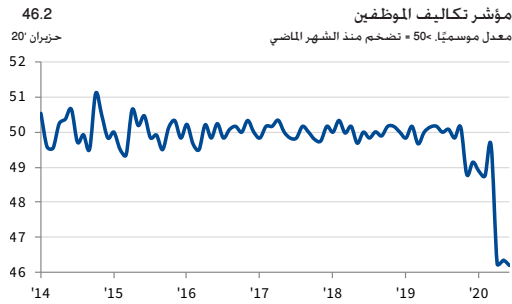
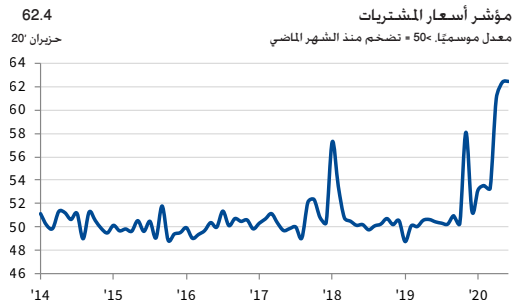
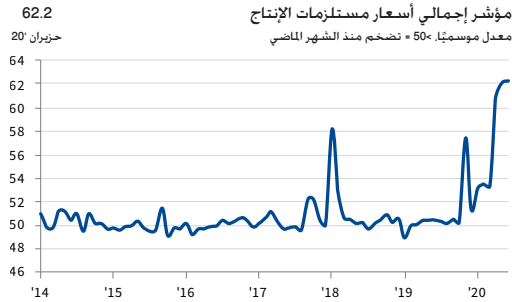
تراجع أداء موردي شركات القطاع الخاص اللبناني خلال شهر حزيران بوتيرة أبطأ من تلك المسجلة في الشهر الذي سبق. وبالتالي، حافظ مؤشر مواعيد تسليم الموردين على المعدّل الذي كان قد سجّله في شهر أيار. ومن الجدير بالذكر أنّه جاء أقل حدة من التراجع الذي سجّله في نيسان 2020.

مخزون المشتريات

تماشياً مع ضعف ظروف الطلب، استمرّت شركات القطاع الخاص اللبناني في تقليص مخزونها من مستلزمات الإنتاج. وبدوره، جاء الانخفاض الأخير ليبيّن نباضاً وتيرة التراجع في مؤشر مخزون المشتريات مقارنة بالأشهر الأربعة الأخيرة. وبقي الانخفاض معتدلاً بشكل عام.



الأسعار



إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج

شهدت أسعار مستلزمات الإنتاج المترتبة على شركات القطاع الخاص اللبناني ارتفاعاً حاداً في شهر حزيران. وفي الواقع، ارتفع معدل التضخم عن المستوى الذي سجله خلال الشهر الفائت، غير أنه توقف عند أعلى مستوى تضخم شهده منذ أيار 2013. وأشارت البيانات الأساسية إلى أنّ الارتفاع الأخير في أسعار مستلزمات الإنتاج جاء نتيجة ارتفاع أسعار الشراء التي عوّضت بدورها عن الانخفاض الحاد الذي شهدته تكاليف الموظفين.

أسعار المشتريات

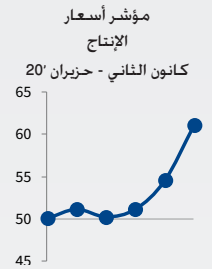
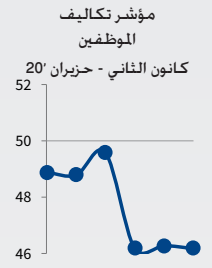
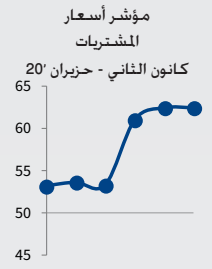
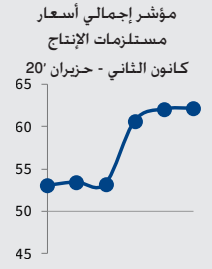
أبلغت الشركات اللبنانية عن ارتفاع حاد في أسعار مشترياتها خلال شهر حزيران. ومن الجدير بالذكر أنّ معدل التضخم حافظ على الوتيرة التي سجلها في شهر أيار، ولكنه توقف عند أعلى معدل له منذ سبع سنوات. وبدورهم، نسب أعضاء اللجنة هذا الارتفاع الملحوظ إلى ازدياد سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الليرة اللبنانية في السوق الموازي.

تكاليف الموظفين

انخفضت أجور موظفي شركات القطاع الخاص خلال شهر حزيران. الأمر الذي ساهم في تخفيض معدل تضخم التكلفة الإجمالية لدى المؤسسات المعنية. وتأكيداً على تلك النتائج، سجل مؤشر تكاليف الموظفين المعدل موسميًا قراءة أدنى من مستوى الـ 50.0 نقطة، علماً أنّ معدل الانخفاض في المؤشر لم يشهد أي تغيير للشهر الثاني على التوالي.

أسعار الإنتاج

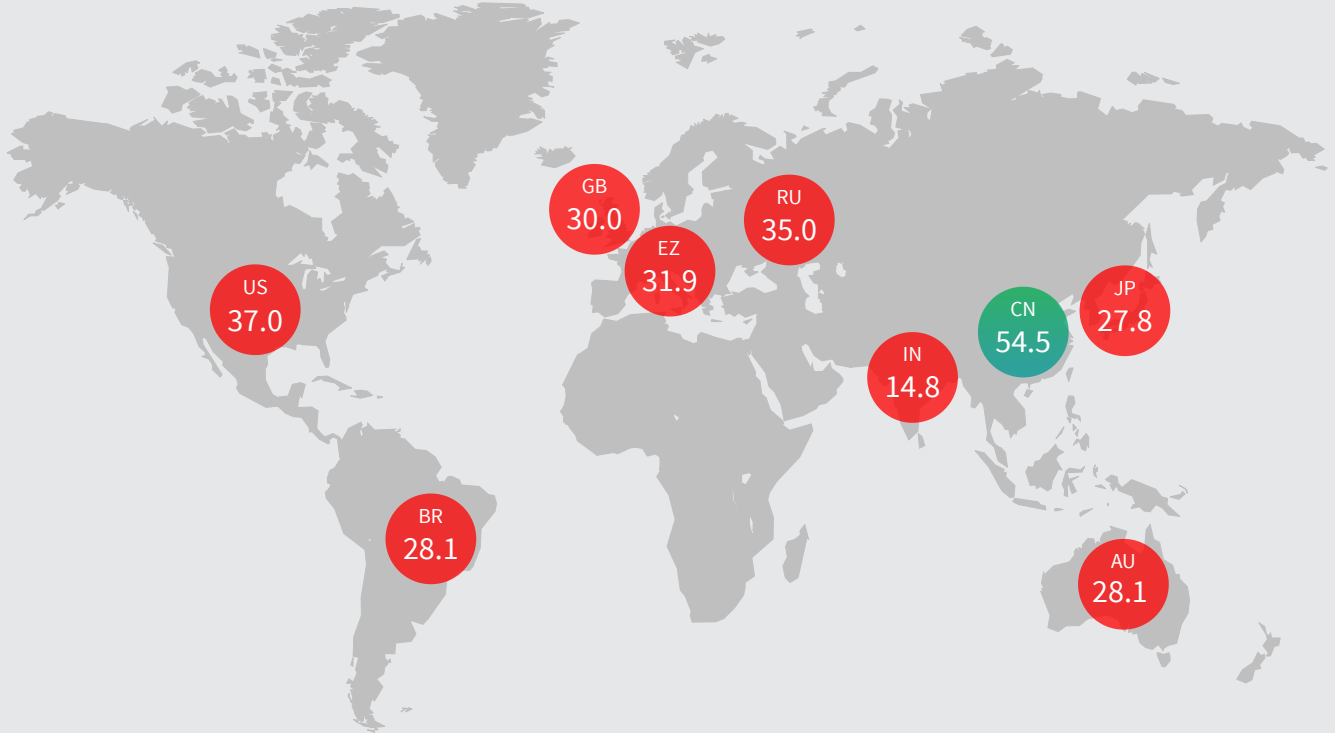
أكمل مؤشر أسعار الإنتاج لدى شركات القطاع الخاص اللبناني ارتفاعه خلال شهر حزيران. وفي الواقع، ارتفع معدل التضخم عن المعدل المسجل في شهر أيار ليسجل أعلى ارتفاع له في حزيران 2020. هذا ونسب أعضاء اللجنة الارتفاع الأخير إلى زيادة أسعار مستلزمات الإنتاج.



مؤشر PMI العالمي

مؤشر الإنتاج المركب هو متوسط محسوب وفق الناتج المحلي الإجمالي
لمؤشر إنتاج التصنيع ومؤشر النشاط التجاري الخدمي.

مؤشر الإنتاج المركب. أيار 2020
معدل موسميًا: 50+ نمو منذ الشهر الماضي



مؤشر الإنتاج المركب

معدل موسميًا: 50+ نمو منذ الشهر الماضي



ملخص المؤشر

معدل موسميًا. <50 = خُسن منذ الشهر الماضي *50 = عدم وجود تغير خلال الـ 12 شهرًا المقبلة

مؤشر PMI	الإنتاج	الطلبية الجديدة	الطلبية التصدير الجديدة	الإنتاج المستقبلي*	التوظيف	تراكم الأعمال غير المنجزة	حجم المشتريات	تسليم الموردين	مخزون المشتريات	إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج	أسعار المشتريات	تكاليف التوظيف	أسعار الإنتاج
20' 01	44.9	41.6	41.2	43.0	37.8	48.4	44.9	49.7	49.2	53.1	53.2	48.9	50.0
20' 02	45.4	41.7	41.9	45.9	31.0	49.2	46.7	49.5	49.3	53.5	53.6	48.8	51.1
20' 03	35.0	24.6	23.5	21.3	31.7	47.9	29.0	49.6	46.5	53.3	53.3	49.6	50.2
20' 04	30.9	15.2	14.7	17.5	1.7	49.2	15.3	46.6	48.4	60.7	61.0	46.2	51.1
20' 05	37.2	27.3	27.2	30.9	2.1	49.5	26.6	48.7	46.4	62.1	62.4	46.3	54.5
20' 06	43.2	38.5	38.0	36.7	1.5	48.3	39.2	48.8	48.6	62.2	62.4	46.2	61.1

BLOMINVEST BANK حول

تأسس BLOMINVEST في العام 1994 وهو الذراع الاستثمارية لـ BLOM Bank SAU أحد أكبر المصارف في لبنان وفي إطار الرؤية التوسعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فمما يتلخص ذراع استثمارية في المملكة العربية السعودية BLOMINVEST SAU، ومما يباينها ثلاث شركات واسطة وتداول في مصر وسوريا والأردن، وفي حيدبا "BLOM Equity Securities" و "BLOM Bank SAU" و "Syria and Overseas for Financial Services" و "Financial Services Experts Company" و "BLOM Bank SAU" و "BLOM Bank SAU" إحدى المؤسسات المالية في منطقة الشرق العربي التي تقدم المصارف الخاصة والخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول والوساطة والخدمات البحثية في مقيف وعقد، وبما يتلخص في مجال إدارة المخاطر. لا يزال بنك BLOMINVEST حتى اليوم البنك المصرف الذي اختار أن أكبر عدد من الجائزتين لمرتين من التقييمات. يرجى زيارة الموقع الإلكتروني www.blominvestbank.com

نشرة عن IHS Markit

تعد مجموعة IHS Markit (بورصة نيويورك: INFO) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للعملاء معلومات الجدل الفيل وخبراتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدينهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة وناقة. فكلما مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من لشركات والحكومات، وتضم هذه القائمة 80 بلاناً من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشين لجولال وإف إف 500.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd. وأ/أو الشركات التابعة لها. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية للمالكين المعنيين. © IHS Markit Ltd 2020. جميع الحقوق محفوظة.

المنهجية

يتم إعداد مؤشر PMI¹ بلوم لبنان من قبل مجموعة IHS Markit خلال الاستعانة بالرءى على الاستبيانات المرسلة إلى مدراء المنشآت في ميئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات بجميع القوى العاملة بالشركات. وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي، تشمل القطاعات التي تضمنتها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر التناثر لكل متغير من مقومات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" و نصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100. و تحسب الفجوة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق. وتعتبر الفجوة الأقل من 50 إلى انخفاض المؤشر. يتم تحديث المؤشر كل 3 أشهر.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI)، مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في الاتجاه عاكسًا للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب. وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

جُمِعت بيانات شهر حزيران 2020 في الفترة من 12-24 حزيران 2020.

للمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@ihsmarkit.com.

نُبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

يُعدّ من مؤشرات مزارع المحاصيل الزراعية "Eurozone"، وهو أحد أصحّاب الدراسات ومؤشرات مزارع المحاصيل (PMI) أكثر من 40 دولة ومنطقة مُتبسّمة بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone".^١ تُؤمّن مزارع مزارع المُشتريات (PMI) أكثر من 40 دولة ومنطقة مُتبسّمة بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone".^٢ تُؤمّن مزارع مزارع المُشتريات (PMI) أكثر من 40 دولة ومنطقة مُتبسّمة بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone".^٣

إخلاء المسؤولية

إجراء التدقيق المستقل

تؤهل ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية الواردة هنا لمجموعة IHS Markit ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به. يتضمن على سبيل المثال لا الحصر النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية. أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير. أو أي أخطاء أو حالات عدم الدقة أو حالات الخفاء. أو تأخير للبيانات. أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة. أو الأضرار الناجمة التي تنتج عن استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. يعتبر "Purchasing Managers' Index" PMI أو أي تكون علامات تجارية مسجلة باسم IHS Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها. ويقوم بنك الإمارات دبي الوطني باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص من IHS Markit. هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd ولجميع الشركات التابعة لها.